

## الشبه الكلامية على منهج الإمام الشافعي الأصولي

«دراسة نقدية»

محمد بن قينان بن عبد الرحمن التيفات\*

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 10/06/1438هـ؛ وقبل للنشر في 12/07/1438هـ)

المستخلص: لقد كان للتكوين العلمي للإمام الشافعي أثر في مجافاته لعلم الكلام، ففي المرحلة المبكرة من حياته كان للغة العربية أثر في بناء منهجه الاستدلالي، ثم تتلمذ على إمام مدرسة الأثر مالك بن أنس، ثم جمع بين الأثر والرأي عندما رحل للأمام محمد بن الحسن الشيباني، فلم يكن لعلم الكلام أثر في الإمام الشافعي في النظر والاستدلال فضلاً عن التأليف فيه والتفرغ لذلك، بل كان جل همه منصباً على الفقه، وضبط أصول الاستدلال، فكتب الشافعي الأصولية مبنية على فهم الوحي بلغة العرب، ولم يتأثر بمنهجية المتكلمين لا من جهة المقدمات، ولا الاستدلال، ولا الحدود والتعاريف، فطريقة الإمام الشافعي في الحد تعتمد على التمييز بين المحدود وغيره، لا تنطرق إلى الماهية وحدها، كما هو حال المتكلمين المتأثرين بالمنطق الأرسطي، والجدل الذي استعمله الشافعي في حواره ليس جدلاً على أصول المتكلمين، إنما كان طريقة في عرض الأحكام الشرعية وفق أسلوب عصره الذي امتاز بالمناقشات.

الكلمات المفتاحية: الشافعي، أصول الفقه، علم الكلام.

## Imam Shafi'iy's Fundamental Methodology VS *Al-Kalaam* Methodology «Critical Study»

Mohammed Qainan Abdulrahman Alnutaifat\*

King Saud University

(Received 09/03/2017; accepted for publication 09/04/2017.)

**Abstract:** This research is concerned with investigating claims suggesting the presence of *Kalaam* methodological traits in Al-Shafi'iy's methodology. It attempts to identify the academic characteristics of Al-Shafi'iy, to identify Al-Shafi'iy's position regarding *Ilm-AlKalaam* and to refute claims of the presence of *Kalaam* elements in Al-Shafi'iy's methodology, which is fundamentals-oriented. The research follows a critical historical approach. Among the research findings are the following: the Makkan phase greatly influenced the linguistic orientation of Al-Shafi'iy's deductive approach; his approach accommodated the two schools of *Al-Athar* and *Al-Ra'y*; Al-Shafi'iy was not concerned with *Ilm-Al-Kalaam* issues, but was concerned with the problem of Fiqh and related foundations of deduction/evidence establishment; his basic methodological position differs from that of *Ilm-Al-Kalaam*. The research puts forward some recommendations: in-depth, detailed studies should be conducted on the relationship between the discipline of Fiqh foundations and *Al-Kalaam* methodological considerations; special attention should be given to the study of each of the Fiqh foundations scholars in relation to his *Al-Kalaam* methodological choices.

**Keywords:** Al-Shafi'iy – Fiqh / jurisprudence – *Ilm-Al-Kalaam*.

(\*)Assistant Professor, Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University.  
Riyadh, KSA, p.o box:(2458), Postal Code:(11451)

(\*) أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (2458) الرمز (11451)

البريد الإلكتروني: e-mail: abomalek22@hotmail.com

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على  
أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فقد كان للتكوين العلمي للإمام الشافعي أثر في  
منهجه الأصولي الذي سلكه في كتاب «الرسالة» وغيرها؛  
وذلك لأنه أخذ علم العربية من مصادرها وهم العرب،  
قال أحمد بن حنبل: كان الشافعي من أفصح الناس، وكان  
مالك يعجبه قراءته؛ لأنه كان فصيحاً<sup>(1)</sup>، وقال أحمد بن  
أبي سريج: ما رأيت أحداً أفوه، ولا أنطق من الشافعي<sup>(2)</sup>.

وقال القاسم بن سلام: «كان الشافعي ممن تؤخذ  
عنه اللغة»<sup>(3)</sup>، ثم ارتبط بعلماء مكة، ثم علماء المدينة، وهم  
من مدرسة أهل الأثر، كما سيأتي تفصيله، إن شاء الله.

والمطلع على كتب الشافعي رحمته الله، لا سيما كتاب  
«الرسالة» يدرك عميق الأثر لنصوص الكتاب والسنة  
وعلم العربية في صياغة القواعد الأصولية، ومن ذلك  
قوله: «إنما خاطب الله في كتابه العرب بلسانها، على ما  
تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع  
لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد  
به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاماً  
ظاهراً يراد به العام، ويدخله الخاص، فيستدل على هذا

ببعض ما خوطب به فيه، وعاماً ظاهراً يراد به الخاص،  
وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا  
موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره»<sup>(4)</sup>.

فالشافعي يستدل على الأحكام الشرعية بالكتاب  
والسنة على أصول كلام العرب؛ فيقرر الأصول وفق  
لسان العرب، وقد أعاد وكرر هذا المبدأ في كتاب  
«الرسالة»<sup>(5)</sup>.

ثم إن الشافعي اهتم بالجانب التطبيقي في بيان  
القواعد الأصولية، ولم يكتف بالتصوير للقواعد دون  
تطبيقها، فهو يعرض المقال التطبيقي في صورة حوار مع  
المخالف، وأحياناً في بيان الوقائع الشرعية، ولم يكن  
لطريقة المتكلمين الأصولية أي أثر عليه.

## أهمية البحث:

يعد الإمام الشافعي مؤسس علم أصول الفقه،  
حيث لم تدخل الأصول الكلامية في علم أصول الفقه،  
وتؤثر في صياغته ومباحثه إلا من بعده، وقد أثرت  
شبهات كلامية على منهج الإمام الشافعي، سنحاول في  
هذا البحث بيانها ودراستها.

## الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة تفند الشبه الكلامية حول منهج  
الإمام الشافعي، لا سيما التي ذكرها الأستاذ مصطفى

(1) آداب الشافعي، للرازي (ص 136).

(2) المرجع السابق (ص 137).

(3) المرجع السابق (ص 137).

(4) الرسالة (ص 51).

(5) انظر: المرجع السابق (ص 53).

عبدالرازق في كتابه «التمهيد في الفلسفة الإسلامية»، وسوف يأتي بيانها. الشافعي.

أهداف البحث: - المطلب الأول: الشبه في نسبة علم الكلام للإمام الشافعي.

1 - بيان التكوين العلمي للإمام الشافعي. 2 - موقف الإمام الشافعي من علم الكلام. 3 - تفنيد الشبه الكلامية على منهج الإمام الشافعي.

\*\*\*

### المبحث الأول

#### التكوين العلمي للإمام الشافعي

ولد الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي في عام مائة وخمسين (150هـ)، وحفظ القرآن، وهو ابن سبع سنين، وكان في بدايات عمره يطلب الشعر واللغة، ثم توجه إلى علماء مكة يطلب العلم عليهم، لاسيما علوم القرآن.

ثم ارتحل إلى المدينة، وهو ابن نيف وعشرين سنة، فحمل عن مالك بن أنس الموطأ، وعرضه عليه من حفظه. ثم ارتحل إلى العراق، فأخذ من فقيه العراق محمد ابن الحسن ولازمه.

قال الذهبي: «وصنف التصانيف، ودون العلم، ورد على الأئمة متبعًا للأثر، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته، وتكاثر عليه الطلبة»<sup>(6)</sup>.

(6) سير أعلام النبلاء (5/10).

اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي النقدي، وسرت فيه على الخطة الآتية:

• المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأهداف البحث، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث. • المبحث الأول: التكوين العلمي للإمام الشافعي، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: المرحلة المكية. - المطلب الثاني: المرحلة المدنية. - المطلب الثالث: المرحلة العراقية. • المبحث الثاني: المنهج الأصولي بين الإمام الشافعي

ومتكلمة أصول الفقه، وفيه مطلبان: - المطلب الأول: المقدمات. - المطلب الثاني: الاستدلال.

• المبحث الثالث: الشبه الكلامية على منهج الشافعي، وفيه مطلبان:

بشعر لبيد، وأضرب وحشي قدمي بالسوط، فضر بني رجل من ورثي من الحجة، فقال: رجل من قریش، ثم ابن المطلب، رضي من دينه وديناه أن يكون معلماً، ما الشعر؟! هل الشعر إذا استحكمت فيه إلا قعدت معلماً يفقه، يعلمك الله».

قال الشافعي: فنفعني الله بكلام ذلك الحجي، فرجعت إلى مكة، فكتبت عن ابن عيينة ما شاء الله أن أكتب، ثم كنت أجالس مسلم بن خالد الزنجي، ثم قدمت على مالك بن أنس<sup>(9)</sup>.

يتبين من هذا أن الشافعي كان يطلب اللغة والشعر، حتى إنه كان يحفظ شعر الكبار من شعراء العرب، كشعر لبيد في النص السابق، وهذا أكسب الشافعي لغة وفصاحة.

قال الأصمعي: صححت أشعار الهذليين على شاب من قریش بمكة، يقال له: محمد بن إدريس<sup>(10)</sup>.

قال النووي: «وقال عبد الملك بن هشام صاحب المغازي: الشافعي حجة في اللغة. وكان إذا شك في شيء من اللغة بعث إلى الشافعي فسأله عنه، وقال أبو عبيد: كان الشافعي ممن تؤخذ عنه اللغة»<sup>(11)</sup>.

ثم توجه إلى علماء مكة، وقد انتهى علم مكة إلى

وكتب عبدالرحمن بن مهدي إلى الشافعي - وهو شاب - أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب «الرسالة».

قال عبدالرحمن: ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها<sup>(7)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «كانت أفقيتنا (أصحاب الحديث) في أيدي أصحاب أبي حنيفة، ما تنزع، حتى رأينا الشافعي، فكان أفقه الناس في كتاب الله، وفي سنة رسول الله ﷺ، ما كان يكفيه»<sup>(8)</sup>.

ولقد كان للتكوين العلمي للإمام الشافعي أثر في منهجه الذي رسمه لنفسه في التعامل مع الأدلة الشرعية في الاستدلال، من جهة ترتيبها وحجيتها والتعامل معها عند التعارض. وسوف نلقي الضوء على المراحل التي مر بها الإمام الشافعي في تكوينه العلمي.

#### المطلب الأول: المرحلة المكية:

في هذه المرحلة حفظ الشافعي القرآن، وهو ابن سبع سنين، وكان شغوفاً بالعربية والشعر في بدايات عمره، وقد قال حسين بن علي الكرابيسي تلميذ الشافعي عن الشافعي: «كنت امراً أكتب الشعر، فأتي البوادي فأسمع منهم، فقدمت مكة مرة، فخرجت، وأنا أتمثل

(9) طبقات الشافعية الكبرى (2/ 121).

(10) المرجع السابق (2/ 161).

(11) تهذيب الأسماء واللغات (1/ 49).

(7) مناقب الشافعي، للبيهقي (1/ 230).

(8) المرجع السابق (1/ 224).

رجلين: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج (80-150هـ)، وسفيان بن عيينة (107-198هـ).

وقد أثرت هذه المرحلة في التكوين العلمي للإمام الشافعي:

1 - سعة الاطلاع على العربية؛ وذلك بحفظ الأشعار، والتعرف على أوجه استعمال العرب لكلامهم.

2 - توظيف اللغة العربية في استنباط الأحكام الشرعية.

كما هو ظاهر في مدرسة التفسير المكية؛ مما أكسبه قوة الاستدلال والاستنباط من الكتاب والسنة؛ وذلك لأن السعة والتعمق في معرفة لغة العرب وأساليبها، والقدرة على توظيف ذلك - يعطي المجتهد القدرة على التنوع في استخراج الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، ولهذا نجد كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي يركز على محورية اللغة العربية في معرفة الأحكام الشرعية<sup>(13)</sup>.

#### المطلب الثاني: المرحلة المدنية:

كان مقصود الإمام الشافعي من الذهاب إلى المدينة أخذ علم مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وورث الفقهاء السبعة.

يقول الإمام النووي: «لما أخذ الشافعي رحمته الله في الفقه، وحصل منه على مسلم بن خالد الزنجي وغيره من أئمة مكة ما حصل، رحل إلى المدينة قاصداً الأخذ عن أبي عبدالله مالك بن أنس رحمته الله، ورحلته مشهورة،

أما علم ابن جريج فأخذه عن طلابه، وأما سفيان ابن عيينة فقد لقيه وأخذ عنه، وكان يعظمه، حتى قال فيه: «مالك، وسفيان: القرينان في إسناد الحجاز».

وقد كان ابن جريج عالماً بالقرآن، بل إن الطابع اللغوي في تفسير آيات القرآن واضح عن ابن جريج، فمثلاً كان يخصص العام، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ (الحجر: 21)، قال ابن جريج: المطر خاصة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهِمْ مِنْ دَابَّةٍ﴾ (النحل: 61)، قال: من دابة: من الناس خاصة.

وكذلك الاهتمام بما يضمنه القرآن يظهر في تفسيره، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (طه: 46).

نجده يقدر المحذوف بعد الفعلين ﴿أَسْمَعُ وَأَرَى﴾، فيقول: أسمع ما يقول، وأرى ما يجاوبكما به، فأوحي إليكما فتجاوبا.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ (طه: 77).

قال: «لا تخاف دركاً أصحاب فرعون، ولا تخشى من البحر وصلاً»<sup>(12)</sup>.

(13) انظر: مناهج المفسرين (ص 30).

(12) تفسير ابن جريج، علي حسن عبدالغني، (ص 189).

فيها مصنف مسموع»<sup>(14)</sup>.

وقد كان أكثر الصحابة في المدينة، ولم يرحل منهم إلى العراق والشام إلا القليل؛ ولهذا فقد توارث أهل المدينة العلم عن الصحابة، وكثر فيهم الحديث، وشاع الأثر.

فأهل المدينة أعرف الناس بحديث رسول الله ﷺ، وأخبر بقوله وفعله.

يقول ربعة الرأي شيخ مالك: «ألف عن ألف أحب إلي من واحد عن واحد؛ لأن واحداً عن واحد ينتزع السنة من أيديكم»<sup>(15)</sup>.

وهو بهذا يشير إلى أن عمل أهل المدينة مبني على ما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم.

أقام الشافعي عند الإمام مالك حتى توفي في عام 179 هـ، وقد أخذ عنه كتاب «الموطأ» سماعاً، وطفق يأخذ من منهجه في الاستنباط والتعامل مع الأدلة وفتوى الصحابة والتابعين، كما أن الشافعي رحمته الله لم يدع شيخاً في المدينة إلا أخذ منه، وبهذا جمع الشافعي علم الحجاز، فأخذ من مسلم بن خالد الزنجي، وسفيان بن عيينة في مكة، وأخذ من مالك بن أنس، وشيوخ المدينة في المدينة.

وكان رحمته الله ينتمي إلى مالك وعلمه، يقول: «إذا

قلت: قال بعض أصحابنا، فهم أهل المدينة، وإذا قلت:

قال بعض الناس، فهم أهل العراق»<sup>(16)</sup>.

وقد كان الشافعي يعظم في مالك تحريه في الحديث وروايته، يقول: «كان مالك إذا شك لم يتقدم، إنما يهبط في الحديث أبداً، إذا كان مسنداً، إنما ينزل درجة»<sup>(17)</sup>.

ويقول: «قيل لمالك بن أنس: إن عند ابن عيينة عن الزهري ما ليس عندك. فقال مالك: وأنا كل ما سمعت من الحديث أحدث به! أنا إذن أريد أن أظلمهم»<sup>(18)</sup>.

وقد حصل مناظرات بين الشافعي وأتباع مالك المصريين، فأظهر الشافعي من تقدير مالك ما يقطع بعمق الأثر الذي تركه مالك في نفس الشافعي، فيقول: «مالك بن أنس معلمي، منه تعلمنا العلم، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم، وما أحد أمن عليّ من مالك»<sup>(19)</sup>.

وقد كان من آثار مدرسة المكيين والمدنيين في الإمام الشافعي تعظيم السنة، والعمل بها.

يقول الزعفراني: سمعت الشافعي يقول لمن قال له: أتأخذ بهذا الحديث؟: «تراني في بيعة؟!

تراني في كنيسة؟! ترى علي زي الكفار؟ هو ذا تراني في مسجد المسلمين، عليّ زي المسلمين، مستقبل

(16) آداب الشافعي ومناقبه (ص 155).

(17) المرجع السابق (ص 153).

(18) ترتيب المدارك (1/ 153).

(19) المرجع السابق (3/ 179).

(14) تهذيب الأسماء واللغات (1/ 47).

(15) ترتيب المدارك (1/ 66).

قبلتهم، أروي حديثاً عن النبي ﷺ، ثم لا أتأول به»<sup>(20)</sup>.  
روى البويطي عن الشافعي في قوله: «ألفت هذه الكتب، ولم آل فيها، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82)، فما وجدت في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه»<sup>(21)</sup>.

#### المطلب الثالث: المرحلة العراقية:

لقد كان الحديث رواية ودراية هو الذي يميز المرحلة المدنية للإمام الشافعي، فبعد أن أخذ الحديث عن سفيان بن عيينة انتقل إلى المدينة، وأخذ الحديث من شيوخ المدينة، لا سيما الإمام مالك بن أنس، وقد عمق هذا المنهج في نفس الشافعي فقه الإمام مالك الذي ورثه عن علماء المدينة، وكان انتقال الشافعي ﷺ إلى العراق؛ لملاقاة محمد بن الحسن الشيباني وارث فقه العراقيين - أثر في تغيير تكوينه العلمي؛ وذلك لأن بين المدرستين خلافاً في الأصول؛ مما يترتب عليه خلاف فيما لا حصر له من الفروع.

يقول الدكتور العمري: «وعند المالكية أصول كثيرة تفردوا بها عن الحنفية، أو عن غيرهم من الفقهاء، وذلك مثل: استصحاب أمر عقلي أو حسي، والمبالغة في موضوع الذرائع سداً وفتحاً، وفتح باب المصالح المرسلة

على مصراعيه، حتى أنها تخصص العام، وتعارض الأحاد، واتخاذ الترتيبات الإدارية في السياسة الشرعية تبعاً للمصالح، حتى جوزوا حبس المتهم وضربه، واعتبار عمل أهل المدينة إجماعاً، فإذا خالفته الأحاد ردت الأحاد»<sup>(22)</sup>.

وكان من أسباب رحلة الشافعي ﷺ إلى محمد بن الحسن، أن الأخير قد تتلمذ على يد مالك، وأخذ منه الموطأ، ولازمه ثلاث سنوات، وقد تأثر بطريقته في الاستدلال والإفتاء، ثم عاد إلى العراق، وجدد النظر في مذهب الإمام أبي حنيفة ﷺ، فحرر كثيراً من مسائل المذهب على ما عنده من أسانيد أهل المدينة، وطرح ما كان منها مخالفاً للدليل.

وقد تميز الإمام محمد بن الحسن بمزايا جعلت منه محط أنظار طلبة العلم، ومنها:

- 1 - أنه تميز عن علماء الحنفية بكثرة أسفاره؛ مما أدى إلى جمعه لآثار لم تكن عند أقرانه من العراقيين.
- 2 - تقريبه بين أهل الحجاز وأهل العراق؛ باعتماد الموطأ، وتصحيح الفروع عليه.
- 3 - كثرة تصانيفه، فلم يكن لواحد من أئمة المذهب مثلاً لمحمد بن الحسن من الكتب والآثار<sup>(23)</sup>.

\*\*\*

(22) الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه (ص 240).

(23) المرجع السابق (ص 104).

(20) توالي التأسيس (ص 147).

(21) المرجع السابق (ص 146).

## المبحث الثاني

المنهج الأصولي بين الشافعي، ومتكلمة أصول الفقه

لم يذم السلف علم الكلام لمجرد الاصطلاح، وإنما لما عليه من المقدمات الاستدلالية التي تخالف الكتاب والسنة، وتؤدي إلى التشكيك في العقيدة؛ ولهذا فقد اجتنب الإمام الشافعي هذا العلم كما سبق.

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر قلده، وخير خصلة كانت فيه أنه لم يكن يشتهي الكلام، وإنما همته الفقه»<sup>(24)</sup>.

ولهذا فإن للأصول الشرعية التي للشافعي في الاعتقاد من الاعتماد على النص الشرعي من الكتاب والسنة - أثرًا في مؤلفاته الأصولية، كما كان للطرق الكلامية التي اعتمد عليها المتكلمون في الاعتقاد أثر في مؤلفاتهم الأصولية، ويمكن الكلام عن ذلك في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: المقدمات.

في مقدمة كتاب الرسالة قال الإمام الشافعي: «والناس في العلم طبقات، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به...»، ثم قال: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»<sup>(25)</sup>.

فقد بدأ ﷺ الكتاب ببيان أن مرد الأصول

الاستدلالية هو كتاب الله تعالى، وجعل استيعاب الأحكام الشرعية من القرآن الكريم هو الإمامة في الدين، فقال: «فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصًا واستدلالاتًا، ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه، فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الريب، ونورت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضع الإمامة»<sup>(26)</sup>.

وبهذه المقدمات جعل الإمام الشافعي النقل حاكمًا على العقل، ولم يقدم بمقدمات عقلية تعطل شمولية النصوص للحوادث، كما فعل متكلمة أصول الفقه في كتبهم، كحال أبي بكر الباقلاني في كتاب «التقريب والإرشاد»، وتبعه على ذلك من جاء بعده، كأبي المعالي الجويني في «البرهان»، حيث جعل القواطع العقلية عنده حاكمة على الأدلة الشرعية، يقول: «فإن قيل: فما أصول الفقه؟ قلنا: هي أدلته، وأدلة الفقه: هي الأدلة السمعية، وأقسامها:

نص الكتاب، ونص السنة المتواترة، والإجماع، ومستند جميعها قول الله تعالى، ومن هذه الجهة تستمد أصول الفقه من الكلام.

فإن قيل: تفضيل أخبار الآحاد والأقيسة لا يُلقى إلا في الأصول، وليست قواطع.

(24) آداب الشافعي ومناقبه (ص 61).

(25) الرسالة (ص 20).

(26) الرسالة (ص 19).



النبي ﷺ أو من انتهى به إليه دونه، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً...»<sup>(29)</sup>.  
وقد ذكرها الشافعي وهي:

- 1 - اتصال السند.
- 2 - عدالة الرواة.
- 3 - أن يكون الراوي ضابطاً.
- 4 - سلامته من الشذوذ.
- 5 - سلامته من العلة القاذحة.

وقال رحمه الله: «وتثبت خبر الواحد أقوى من أن أحتاج إلى أي أمثلة بغيره، بل هو أصل في نفسه»<sup>(30)</sup>.  
والشافعي رحمه الله جعل خبر الواحد أصلاً في نفسه؛ لعظم مكانة السنة عنده في الدلالة على الأحكام، وقد عقد لذلك فصلاً في كتاب الرسالة بقوله: «بيان فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه»<sup>(31)</sup>.

وهذا المنهج يخالف ما عليه متكلمة الأصول في جعل خبر الواحد لا يفيد بذاته صدقاً ولا كذباً، وإنما يفيد ذلك بالحجج العقلية، فإن لم يكن موافقاً لها كان الواجب رده.

قال الجويني: «قال المحققون: أخبار الآحاد وأقيسة الفقه لا توجب عملاً لذواتها، وإنما يجب العمل

قلنا: حظ الأصولي إبانة القاطع في العمل بها، ولكن لا بد من ذكرها ليتبين المدلول، ويرتبط الدليل به»<sup>(27)</sup>.

فانظر إلى الفرق بين تأصيل الإمام الشافعي في باب الاستدلال بالنصوص الشرعية، وتأصيل الجويني في جعل ما هو قطعي عنده حاكماً على التفريق بين المتواتر والآحاد.

وقد اعتذر أبو حامد الغزالي للمتكلمين في إيراد هذه المقدمات، فقال: «وعذر المتكلمين في ذكر حد العلم والنظر والدليل في أصول الفقه - أظهر من عذرهم في إقامة البرهان على إثباتها مع المنكرين؛ لأن الحد يثبت في النفس صور هذه الأمور، ولا أقل من تصورهما، إذا كان الكلام يتعلق بها، كما أنه لا أقل من تصور الإجماع والقياس لمن يخوض في الفقه، وأما معرفة حجية الإجماع وحجية القياس فذلك من خاصية أصول الفقه»<sup>(28)</sup>.

#### المطلب الثاني: الاستدلال:

يختلف الإمام الشافعي في حجية الأدلة عن متكلمة أصول الفقه، فالشافعي قال في كتاب الرسالة: «فقال لي قائل: احدد لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليه خبر الخاصة.

فقلت: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى

(29) الرسالة (ص 251).

(30) المرجع السابق (ص 256).

(31) انظر: المرجع السابق (ص 101).

(27) البرهان (ص 7).

(28) المستصفى (ص 72).

لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾ (الحجر: 42).  
قال في البيان: «والغاوون أكثر؛ بدليل: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: 103)،  
والمساوي أولى»<sup>(35)</sup>.

وبعض الشراح للمختصر قرر هذا الدليل على شكل القياس الاقتراضي<sup>(36)</sup>، وبعضهم على شكل القياس الاستثنائي<sup>(37)</sup>.

وقد تنبه إلى هذا المسلك المازري رحمته الله، إذا رأى كثيراً من الأصوليين يستدلون على صحة القياس المنطقي بقوله عليه السلام: (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام)، فقال: «وهذا وإن اتفق لهذا الأصولي هاهنا وفي موضع أو موضعين من الشريعة، فإنه لا يستمر في سائر أقيستها، ومعظم طرق الأقيسة الفقهية لا يسلك فيها هذا المسلك، ولا يعرف من هذه الجهة؛ وذلك أنا مثلاً لو عللنا تحريمه عليه السلام التفاضل في البر بأنه مطعوم، كما قال الشافعي، لم يقدر أن يعرف هذه العلة إلا يبحث وتقسيم، فإذا عرفناها فللشافعي أن يقول حينئذ: كل سفرجل مطعوم، وكل مطعوم ربوي، فتكون النتيجة موضوع الأولى ومحمول الثانية، ولكن هذا ما يفيد الشافعي فائدة؛ لأنه إنما عرف هذا، وصحة هذه النتيجة

بما يجب به العلم بالعمل، وهي الأدلة القاطعة على وجوب العمل عند رواية أخبار الأحاد، وإجراء الأقيسة»<sup>(32)</sup>.

وما اعتاد عليه متكلمة أصول الفقه في تأليفهم الأصولي صياغة الأدلة الشرعية في قوالب كلامية منطقية، بدلاً من استعمال أساليب اللغة العربية التي نزل بها القرآن، فمثلاً قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22) فهذا البيان القرآني كافٍ على ما فيه من الإيجاز، وذلك لمن فهم اللسان العربي، فعدم ذلك بطلان اللازم في الآية؛ لأنه مفهوم، وإعادة المفهوم الواضح من الكلام عجمة لا بيان، بخلاف من اعتاد على الأساليب المنطقية اليونانية، قال أبو حامد الغزالي: «ينبغي أن يضم إليها: ومعلوم أنها لم تفسد»<sup>(33)</sup>.

قال ابن تيمية: «الأمثال المضروبة في القرآن تحذف منها القضية الجلية؛ لأن في ذكرها تطويلاً وعياً، وكذلك ذكر النتيجة المقصودة بعد ذكر المقدمتين يعد تطويلاً»<sup>(34)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن الحاجب في المختصر في باب الاستثناء، عند مسألة (حكم استثناء المساوي والأكثر)، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ

(35) بيان المختصر (2/ 271).

(36) شرح العضد (2/ 139).

(37) بيان المختصر (2/ 273).

(32) البرهان (1/ 8).

(33) المستصفى (1/ 50).

(34) مجموع الفتاوى (14/ 54).

بطريقة أخرى، فلما عرفها من تلك الطريقة أراد أن يضع عبارة يعبر بها عن مذهبه، فجاء بها على هذه الصيغة، ولو جاء بها على أي صيغة أراد مما تؤدي عنه مراده - لم يكن لهذه الصيغة مزية عليها، وإنما نبهنا على ذلك لما ألفينا بعض المتأخرين صنف كتاباً، أراد أن يرد أصول الفقه لأصول علم المنطق، وقد وقع في بعض طرق مسلم (كل مسكر حرام)... وهذا يشعر بأن الشرع لا يلتفت إلى الناحية التي نحى إليها هذا المتأخر<sup>(38)</sup>.

ولم يكن الشافعي رحمه الله يستدل بالطرق الكلامية في إثبات المسائل الأصولية، فدلّل الالتزام استدلالاً به استدلال العالم بأساليب اللغة العربية في الصياغة والأسلوب، فقد قال في مسألة السنة لا تنسخ القرآن:

«لو جاز أن يقال: قد سن رسول الله، ثم نسخ سنته بالقرآن، ولا يؤثر عن رسول الله السنة الناسخة - جاز أن يقال فيما حرم رسول ﷺ من البيوع كلها: قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ (البقرة: 275)، وفيمن رجم من الزناة: قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخاً لقول الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: 2)، وفي المسح على الخفين: نسخت آية الوضوء المسح<sup>(39)</sup>.

ومن مظاهر ذلك الاستدلال على حجية الأدلة

الشرعية، فمثلاً حجية الإجماع، ذكر الجويني في البرهان أن الدليل على حجية الإجماع هو: اطراد العادات؛ إذ لا تطرد العادة إلا على أمر مقطوع به، فيقول:

«إذا تقرر أن اطراد الاعتقاد يحيل اجتماعهم على فن من النظر، فإذا ألفيناهم قاطعين بالحكم لا يرجعون فيه رأياً، ولا يرددون قولاً، فنعلم قطعاً أنهم أسندوا الحكم إلى شيء سمعي قطعي عندهم، ولا يبعد سقوط النقل فيه، فهذا مسلك إثبات الإجماع في هذه الصورة<sup>(40)</sup>.

وهذا منه بعد أن أسقط الاستدلال بالآية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ (النساء: 115).

قال: «فلا يبقى للمتمسك بالآية إلا ظاهر معرض للتأويل، ولا يسوغ التمسك بالمحتملات في مطالب القطع<sup>(41)</sup>.

وأما الشافعي عند الاستدلال على الإجماع فيقول:

«قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115).

لا يصلية جهنم على خلاف سبيل المؤمنين إلا

(40) البرهان (1/ 263).

(41) المرجع السابق.

(38) المعلم بفوائد مسلم (3/ 106).

(39) الرسالة (ص 111).

وهو فرض».

قال السبكي بعد نقله للرواية السابقة عن البيهقي: «وسند هذه الحكاية صحيح لا غبار عليه»<sup>(42)</sup>.

وقال ابن تيمية: «الشافعي رحمه الله لما جرد الكلام في أصول الفقه احتج بهذه الآية على الإجماع... والآية دلت على أن متبع غير سبيل المؤمنين مستحق للوعيد، كما أن مشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى مستحق للوعيد، ومعلوم أن هذا الوصف يوجب الوعيد، بمجرد؛ فلو لم يكن الوصف الآخر يدخل في ذلك لكان لا فائدة في ذكره»<sup>(43)</sup>.

\*\*\*

### المبحث الثالث

#### الشبه الكلامية على منهج الشافعي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشبه في نسبة علم الكلام للإمام الشافعي:

لقد أصبح علم أصول الفقه علمًا مستقلًا بعد ظهور رسالة الإمام الشافعي رحمه الله، فقد ألفه الإمام بسبب كثرة الخلاف الواقع في زمانه، لا سيما بين مدرسة أهل الأثر والرأي، فكتب الشافعي رحمه الله في الرسالة كلامًا تقعيديًا بمنهج كلي، وجعل الكتاب لموضوعات

متميزة كانت متداولة من قبله بشكل متفرق، كالاستدلال بالقرآن والسنة والإجماع والقياس، وأودع الكتاب بعضًا من معاهد الخلاف بين العلماء كحجية عمل أهل المدينة، وقول الصحابي والاستحسان والنسخ وغيرها. ولم يستوعب الكتاب مواضيع أصول الفقه، إلا أنه تميز بإيراد التأصيل العلمي للموضوعات وتميز بعضها عن بعض.

وكان الاختلاف العقدي حاضرًا في عصر الشافعي، كما هو حال الخلاف الفقهي؛ بسبب دخول الأعاجم، ومن ليس له علم بلسان العرب، فأخذوا يفسرون الكتاب والسنة وفقًا لمعتقدات سابقة، أو جهلا منهم بمعاني اللسان العربي؛ لهذا قال:

«وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»<sup>(44)</sup>.

وإن كان الشافعي لم يصرح بالإنكار على أصحاب علم الكلام في كتاب «الرسالة» إلا أنه كان عالمًا بهم، ومخذرًا منهم، فقد قال: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما توهمته قط، ولأن يبتلى المرء بجميع ما نهى الله عنه، سوى الشرك، خير من أن يبتليه الله

(42) طبقات الشافعية (2/ 245).

(43) مجموع الفتاوى (19/ 179).

(44) الرسالة (ص 82).

عَلَيْكَ بِالْكَلَامِ<sup>(45)</sup>.

والرد على ذلك:

أولاً: أن الهروي قد نقل نقولات كثيرة عن الإمام الشافعي في ذم أهل الكلام، وترك مناظرتهم، فكيف يترك ذلك، ويشغل بالتأليف عنهم، لاسيما أن التأليف في عصره لم يكن منتشرًا ومؤثرًا كحال المناظرات، ومن ذلك ما قاله الهروي، قال له أصحابه، أي: الشافعي: اصنع في الكلام شيئاً. فقال: من ارتدى بالكلام لم يفلح<sup>(49)</sup>. وقال: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام...؟<sup>50</sup>

ثانياً: أن أهل الكلام كالرازي لما ألف في مناقب الشافعي أخذ يستنبط عقيدته من نقولاته، كما في الحلف بصفات الله تعالى، فقد نقل عن الشافعي أن فيها كفارة، وأخذ من ذلك أن الشافعي يقول: إن صفات الله ليست منفكة عن ذاته، كما أنها ليست عين ذاته<sup>(51)</sup>.

فلو كان للإمام الشافعي هذه المؤلفات لم يجهد الرازي نفسه في استنباط واستخراج عقيدة الشافعي من نقولاته.

ثالثاً: يتضح من الاطلاع على ما نقله أهل

لقد كان تأصيل الشافعي لمنهج الاستدلال في كتاب «الرسالة»، واهتمامه بباب البيان؛ لسد كل منهج متناول على تفسير القرآن والسنة بغير ما كان عليه الصحابة والتابعون من فهم للوحي بلسان العرب.

وقد قال الشافعي: «فإن قال قائل: ما الحجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخلطه فيه غيره؟

فالحجة فيه كتاب الله، قال الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (إبراهيم: 4)»<sup>(46)</sup>.

ومع ما يملكه الشافعي من قدرات استدلالية، وسعة إطلاع على النصوص الشرعية، فإن مناظراته لأهل الكلام قليلة؛ وذلك لأنه كان معرضاً عن ذلك، ومشتغلاً بالخلاف الفقهي، فقد قال: «ما ناظرت أحداً في الكلام إلا مرة، وأنا أستغفر الله»<sup>(47)</sup>.

وقد نسب عبد القاهر البغدادي للإمام الشافعي كتابان في الكلام وهما:

- «تصحيح النبوة والرد على البراهمة».

- «الرد على أهل الأهواء»<sup>(48)</sup>.

(45) مناقب الإمام الشافعي (ص 65).

(46) الرسالة (ص 79).

(47) الآداب الشرعية، لابن مفلح (1/ 200).

(48) الفرق بين الفرق (ص 36).

(49) ذم الكلام (ص 254).

(50) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (1/ 462).

(51) مناقب الإمام الشافعي (ص 108).

التراجم من الشافعي رحمه الله أن كلامه في بيان مقالات المتكلمين قليل، فكيف ينسب له تأليف الكتب في الرد عليهم؟ وهو القائل:

«لو أردت أن أضع على كل مخالف كتابًا كبيرًا لفعلت، ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحب أن ينسب إليّ منه شيء»<sup>(52)</sup>.

يتضح مما سبق أن الإمام الشافعي رحمه الله لم يؤلف في علم الكلام والرد على أربابه، بل إن الاستقراء للمادة العلمية للشافعي رحمه الله في جميع كتبه توضح منهج الشافعي في تقعيد القواعد الأصولية وفق الكتاب والسنة، فهو لم يكن يناظر متكلمين، بل فقهاء مثله، ولم يكن يكتب بدافع كلامي، وإنما كان يضبط أصول الاستدلال وفق الكتاب والسنة، وهو شغله الشاغل، فجميع كتبه التي وصلت إلينا يتضح من خلالها عناية الشافعي بضبط المنهج الاستدلالي وفق ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم، ثم ضبط المنهج العلمي في تحليل النصوص، وعرض المسائل بطريقة أصولية تبين المنهج الاجتهادي في رد الفروع إلى الأصول، مع العناية بالجانب التطبيقي.

وهذا يخالف طريقة أهل الكلام في المنهجية العلمية، فهم يبنون الأصول عن طريق التجريد والتصوير، دون العناية بالجانب العملي.

(52) ذم الكلام (ص 256).

المطلب الثاني: الشبه الكلامية على منهج الإمام الشافعي الشبه المعاصرة على منهج الإمام الشافعي قالها الأستاذ مصطفى عبدالرازق (1302-1366)، وهو أحد رواد الاتجاه الفلسفي في دراسة العلوم الشرعية، وقد بعث إلى فرنسا، وحضر دروس «دوركايم» في الاجتماع، و«جوبلو» في الفلسفة، ثم تحول في مطلع عام (1329هـ) إلى كلية ليون ليشغل مع (إدوارد لامبير) في دراسة أصول الشريعة الإسلامية، وسرعان ما عين بعد ذلك مدرسًا لأصول الفقه والشريعة بالكلية ذاتها، وإلى تلك الفترة التأسيسية ترجع الجذور الأولى في توجه الدكتور مصطفى بضرورة تضمين علم «أصول الفقه» ضمن المباحث الفلسفية<sup>(53)</sup>، وظهر هذا تنظيرًا وتطبيقًا في كتابه (تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية)، حيث قال:

«وعندي أنه إذا كان لعلم الكلام ولعلم التصوف من الصلة بالفلسفة ما يسوغ جعل اللفظ شاملاً لها، فإن علم أصول الفقه المسمى أيضًا علم أصول الأحكام ليس ضعيف الصلة بالفلسفة، ومباحث أصول الفقه تكاد تكون في جملتها من جنس المباحث التي يتناولها علم أصول العقائد، الذي هو علم الكلام»<sup>(54)</sup>.

علق د. محمد حلمي عبدالوهاب على هذا الكلام قائلاً: «وحقيقة القول: أن هذه النقطة بالذات تعد أهم

(53) انظر: مقدمة كتاب «التمهيد»، د. محمد حلمي (ص 20).

(54) التمهيد (ص 42).

إبداعات الشيخ، ومن أهم نقاطه التجديدية»<sup>(55)</sup>.

وقبل أن ندلف للرد على الشبه التي أوردها الأستاذ مصطفى عبد الرازق لا بد من التنبيه على مسائل مهمة، وهي:

1 - جعل علم أصول الفقه جزءاً من الفلسفة قول معروف عند المتكلمين الذين ألفوا في أصول الفقه، ومنهم السمرقندي حيث يقول:

«أعلم أن علم أصول الفقه والأحكام فرع لعلم أصول الكلام، والفرع ما تفرع من أصله، وما لم يتفرع منه فليس من نسله، فكان من الضرورة أن يقع التصنيف في هذا الباب على اعتقاد مصنف الكتاب، وأكثر التصانيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع، والاعتماد على تصانيفهم إما أن يفضي إلى الخطأ في الأصل، وإما إلى الغلط في الفرع، والتجافي عن الأمرين واجب في العقل والشرع»<sup>(56)</sup>.

وقال طاش كبري زاده في فروع علم أصول الفقه: «علم النظر: وهو علم المنطق الباحث عن أحوال الأدلة السمعية، أو حدود الأحكام الشرعية، وعلم المناظرة: وهو علم باحث عن أحوال المتخاصمين؛ ليكون ترتيب البحث بينها على وجه الصواب، حتى

يظهر الحق بينهما، ثم علم الجدل، وعلم الخلاف»<sup>(57)</sup>.

2 - علم الكلام لم يدخل علم الأصول إلا في بداية القرن الرابع على يد أبي بكر الباقلاني في كتابه «التقريب والإرشاد»، فقد مزج الباقلاني بين علم الكلام الأشعري وأصول الفقه، وإن كان قد سبقه من المتكلمين من أدخل بعض الآراء الكلامية في أصول الفقه، إلا أنها لم تكن في بناء متكامل، كما هو الحال في كتاب «التقريب والإرشاد».

أما علم أصول الفقه الذي أسسه الإمام الشافعي في كتاب «الرسالة»، وما هو معروف قبله في عملية استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، فلم يكن لعلم الكلام أي أثر فيه.

قال د. مصطفى رحمه الله: «وجملة القول: أن المتكلمين، منذ القرن الرابع الهجري، وضعوا أيديهم على علم أصول الفقه، وغلبت طريقتهم فيه طريقة الفقهاء، فنفذت إليه آثار الفلسفة والمنطق، واتصل بها اتصالاً وثيقاً»<sup>(58)</sup>.

في هذا النص يقرر د. مصطفى أن علم أصول الفقه لم تنفذ إليه آثار الفلسفة وعلم الكلام إلا بعد القرن الرابع الهجري، وأما قبل ذلك فكان نقياً منها، وهذا واضح لمن تتبع مسيرة علم أصول الفقه.

(57) مفتاح السعادة (2/ 555).

(58) التمهيد (ص 364).

(55) مقدمة كتاب «التمهيد» (ص 64).

(56) ميزان الأصول (ص 2).

الشبه التي أورها الأستاذ مصطفى عبدالرازق رحمته الله:

الشبهة الأولى:

يقول الأستاذ مصطفى عبدالرازق: «نلمح في الرسالة نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام من ناحية العناية بضبط الفروع والجزئيات بقواعد كلية»<sup>(59)</sup>.

قال: «وطريقة علاجه للعلم تدل على منهجه، قال محمد ابن أخت الشافعي عن أمه قالت: ربما قدمنا في ليلة واحدة ثلاثين مرة أو أقل أو أكثر، المصباح بين يدي الشافعي، وكان يستلقي ويتذكر، ثم ينادي: يا جارية هلمي مصباحاً، فتقدمه، ويكتب ما يكتب، ثم يقول: ارفعيه، فقليل لأحمد: ما أراد برد المصباح؟ قال: الظلمة تجلي القلب.

وليس هذا النوع من التفكير الهادئ في ظلمة الليل كتفكير من يهتم بالمسائل الجزئية والتفاريح، بل يُعنى بضبط الاستدلالات التفصيلية بأصول تجمعها، وذلك هو النظر الفلسفي»<sup>(60)</sup>.

الرد على الشبهة:

لقد كان للمنهج الذي سار عليه الأستاذ مصطفى عبدالرازق في دراسة الفلسفة أثر في تكون هذه الشبه، فهو يرى أن الاجتهاد بالرأي هو بداية النظر الفلسفي الذي بدأ في صورة قياس الفرع على الأصل، ثم تطور حتى أصبح منهجاً في التفكير، فتضخم العقل

الإسلامي عن علم فلسفي هو أصول الفقه، فعد ما قام به الشافعي هو نتيجة لهذا النظر العقلي الفلسفي من وجهة نظره، والصحيح أن هذا ليس تفكيراً خارجاً عما كان عليه منهج الفقهاء في التأليف، بل كان هذا واضحاً وجلياً من عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد كان فقهاء الصحابة يستندون في فتاويهم على الكتاب أولاً، ثم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثانياً، ثم الاجتهاد بالرأي.

بل إننا إذا أنعمنا النظر وجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد رسم هذا المنهج الكلي في رد الفروع إلى الأصول في أذهان أصحابه، وذلك في حديث معاذ بن جبل المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين بعثه إلى اليمن:

(كيف تقضي إذا عرض لك القضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله.

قال: فإن لم تجد؟

قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال: فإن لم تجد؟

قال: أجتهد رأيي، ولا آلو).

قال معاذ: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدري، وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن عبدالبر: وحديث معاذ صحيح مشهور،

(61) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في

القضاء، الحديث رقم (3592).

(59) التمهيد (ص357).

(60) المرجع السابق.



الناس بمعرفة أصول الفقه؛ إذ كانوا يعرفونها بأعيانها، ويستعملون الأصول في الاستدلال على الأحكام، بخلاف الذين يجردون الكلام في أصول مقدرة، بعضها وجد، وبعضها لا يوجد من غير معرفة أعيانها»<sup>(64)</sup>.

وبهذا يتضح أن النظر الفلسفي الذي قصده الدكتور مصطفى كان مقرراً بنصوص شرعية، ومارسه الأئمة المجتهدون من عصر الصحابة حتى جاء الشافعي ودون ذلك في كتابه «الرسالة»، و«الأم»، و«مختلف الحديث».

#### الشبهة الثانية:

الاتجاه المنطقي إلى وضع الحدود والتعاريف أولاً، ثم الأخذ في التقسيم مع التمثيل والاستشهاد لكل قسم، وقد يعرض الشافعي لرد التعاريف المختلفة؛ ليقارن بينها وبينه، وينتهي به التمهيد إلى اختيار ما يرضيه منها<sup>(65)</sup>.

#### الرد على الشبهة:

أول من أصل، ونظر لمنهج المناطقة في الحدود، وأدخله في أصول الفقه - هو أبو بكر الباقلاني في كتابه «التقريب والإرشاد»، وجعل له باب مستقلاً، عنون له بقوله: باب القول في حد الحد. إن قال قائل: ما حد الحد؟

رواه الأئمة العدول، وهو أصل في الاجتهاد والقياس على الأصول، وبه قال جمهور العلماء وسائر الفقهاء، وقالوا في هذه الآثار وما كان مثلها في ذم القياس على غير أصل....

والقياس لا يجوز عند أحد ممن قال به إلا في رد الفروع إلى أصولها...<sup>(62)</sup>

وقال ابن تيمية: «إن الكلام في أصول الفقه، وتقسيمها إلى الكتاب والسنة والإجماع، واجتهاد الرأي، والكلام على وجه دلالة الشرعية على الأحكام: أمر معروف من زمن أصحاب محمد ﷺ...»<sup>(63)</sup>.

ثم جاء عهد الأئمة المجتهدين، فأخذت المناهج تتمايز، وظهرت المدارس الفقهية، وأشهرها مدرسة الأثر، ومدرسة الرأي، وأصبح لكل مدرسة قواعد للاستدلال وأصول للاستنباط، حتى جاء الإمام الشافعي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، فوضع كتاب «الرسالة» وهو أول كتاب مدون في أصول الاجتهاد والاستنباط، فيما عرف بعد ذلك بعلم أصول الفقه.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فالأصوليون يذكرون في مسائل أصول الفقه مذاهب المجتهدين، كمالك، والشافعي، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وداود، ومذاهب أتباعهم، بل هؤلاء ونحوهم هم أحق

(64) مجموع الفتاوى (20/ 402).

(65) التمهيد (ص 358).

(62) جامع بيان العلم وفضله (2/ 894).

(63) مجموع الفتاوى (20/ 401).

وتفريعاً في كتاب «المستصفى» للغزالي، وطبق ذلك على حد الواجب<sup>(69)</sup>.

أما الحدود والتعريفات عند علماء الإسلام الذين لم يتأثروا بنظرية الحدود عند المناطقة، فإن منهمجهم في ذلك يقوم على أصول:

أولاً: الغاية من الحدود والتعاريف هي بيان ما يتميز به الشيء عن غيره بذكر وصف من خصائصه، بخلاف الغاية من الحدود عند المناطقة، وهي بيان ماهية الشيء، وحقيقته الكلية.

قال ابن تيمية رحمه الله: «المحققون من النظار يعلمون أن الحد، فائدته التمييز بين المحدود وغيره، كالأسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعى هذا أهل المنطق اليوناني»<sup>(70)</sup>.

ثانياً: المعتبر في الحد هو ذكر الوصف الخاص الذي يميز المتلقى بين الأشياء، ولا يشترط في ذكر الأوصاف الذاتية من الجنس الغريب والفصل، يقول ابن عقيل: «لا يجوز أن تأتي في الحد بالمشترك، كقولك في العلم: إدراك، فيدخل فيه سائر درك الخواس»<sup>(71)</sup>.

### ثالثاً: الحدود نوعان:

النوع الأول: حد ورد به الوحي، فهذا يجب

قيل له: هو القول الجامع المانع المفسر لاسم المحدود وصفته على وجه يحصره على معناه، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ويمنع أن يخرج منه ما هو منه، فهذا هو الحد الفلسفي الكلامي الفقهي الذي يُضرب للفصل بين المحدود وبين ما ليس منه.

وإطلاق اسم الحد مشترك بين الحد المنطقي الكلامي الفقهي، وبين الحد الهندسي الصناعي، كحد الدار والبستان<sup>(66)</sup>، ثم أخذ ينظر في الزيادة والنقصان في الحد.

ثم تتابع جمع من الأصوليين في إدخال الحد ونظريته عند المناطقة في كتب أصول الفقه، ومن أدخلها في تصانيفه أبو الحسين البصري في كتاب «المعتمد»، حيث ناقش الغرض من الحد، والفرق بين التعريف الاسمي والتعريف بالحد<sup>(67)</sup>، بل حتى كتب الحنابلة الأصولية تأثرت بمنهج أبي بكر الباقلاني في إدخال الحدود ومباحثه في أصول الفقه، فهذا شيخ الحنابلة أبو يعلى الفراء يعقد باباً في الحدود على غرار ما فعله الباقلاني في كتاب «التقريب والإرشاد»، يتضمن:

- تعريف الحد وشروطه، وحكم الزيادة والنقصان فيه، وصياغة الحد ووضوح عبارته<sup>(68)</sup>.

وقد بلغت نظرية الحد ذروتها تأصيلاً وتحليلاً

(66) التقريب والإرشاد (1/199).

(67) المعتمد (2/995).

(68) العدة في أصول الفقه (1/74).

(69) المستصفى (1/48).

(70) الرد على المنطقيين (1/14).

(71) الواضح في أصول الفقه (1/16).

القول به والتسليم بمراد الله ورسوله منه، ولو لم تفهم معناه.

النوع الثاني: حد لم يرد به الوحي، وهو كالحُدود التي يتنازعها فهم العلماء، فهذه ليس فيها إثبات ولا نفي حتى يفصح المتكلم عن مراده بها.

قال ابن تيمية رحمته الله: «وإذا كان فائدة الحد بيان مسمى الاسم، والتسمية أمر لغوي وضعي، رُجع في ذلك إلى قصد ذلك المسمى ولغته»<sup>(72)</sup>.

وعندما نستعرض منهج الشافعي رحمته الله في التعاريف والحدود الأصولية لا نجد لمنهج المناطق الأثر في طريقته لتعريف المصطلحات، ومن أشهر هذه المصطلحات تعريفه للبيان في كتاب «الرسالة» حيث يقول: «البيان: اسم جامع لمعانٍ مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع»<sup>(73)</sup>.

فهو هنا ليس على منهج المناطق، إذ لم يبين ماهية البيان، ولا صفاته الذاتية، من ذكر الجنس والفصل، ومن نقد الشافعي على طريقة المناطقية في الحدود والتعريفات أبو بكر الجصاص، حيث قال: «وهذه الجملة – أي: تعريف الشافعي للبيان – التي ذكرها، فيها خلل من وجوه:

أحدها: أن ما حد به البيان، وقصد به إلى صفته، لم

يبين به ماهية البيان ولا صفته؛ لأنه ذكر جملة مجهولة، فكان بمنزلة من قال: البيان اسم يشتمل على أشياء، ثم لا يبين تلك الأشياء ما هي؟ فالذي وصف به البيان هو باللباس أشبه منه بالبيان؛ لأنه لم يذكر المعاني المجتمعة الأصول المتشعبة الفروع ما هي؟ وما حدّها وصفتها؟»<sup>(74)</sup>.

فالشافعي رحمته الله لما عرف البيان بما سبق أردف بذلك وجوه البيان؛ ليتبين للقارئ مراده بالبيان. ويظهر هذا جليلاً في تعريفه للقياس، حيث يقول: «قال: فما القياس؟ أهو الاجتهاد؟ أم هما مترادفان؟

قلت: هما اسمان لمعنى واحد.

قال: فما جماعهما؟

قلت: كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم اتبعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد، والاجتهاد القياس»<sup>(75)</sup>.

فالشافعي هنا لم يتجه إلى بيان الماهية والصفات الذاتية للقياس، بل عرفه بما يميزه عن غيره عند القارئ. الشبهة الثالثة:

أسلوبه في الحوار الجدلي المشبع بصور المنطق ومعانيه، حتى لتكاد تحسبه؛ لما فيه من دقة البحث،

(74) أصول الجصاص (1/ 240).

(75) الرسالة (ص 299).

(72) مجموع الفتاوى (9/ 93).

(73) الرسالة (ص 62).

الجدل إلا ما كان من باب الفلسفة والمراء، وأما إذا كان له فائدة في نصرة الحق والتعليم وغيرها - فهو على حسب ما وضع له.

قال ابن القيم: المجادلة إنما فائدتها طلب الرجوع والانتقال من الباطل إلى الحق، ومن الجهل إلى العلم ومن العمى إلى الإبصار<sup>(79)</sup>.

وإذا تأملت القرآن رأيته مملوءاً من جدال أهل الباطل، وحجاجهم بأحسن طريق وأوضح برهان، بل إن قول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَنِّدْ لَهُمْ بِلَاغِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: 125) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب.

قال الخطيب البغدادي: «فأمر الله رسوله في هذه الآية بالجدال، وعلمه فيها جميع آدابه من الرفق والبيان، والتزام الحق، والرجوع إلى ما أوجبته الحجة»<sup>(80)</sup>.

فإن كان المقصود من الأسلوب الجدلي عند الإمام الشافعي الذي ذكره الأستاذ مصطفى عبدالرازق ما سبق، مما هو مذكور في القرآن، ودرج عليه أئمة السلف - فهذا حسن مطلوب، وأما إن كان المراد الجدال العميق الذي عليه أئمة المتكلمين الذي أدى إلى الشغب واللجاج وزعزعة مسلمة الشرع، والاعتماد على العقل المجرد، والإغراق في التجريد والتصوير، وإفحام

ولطف الفهم، وحسن التصرف في الاستدلال، والنقص، ومراعاة النظام المنطقي - حواراً فلسفياً، على رغم اعتماده على النقل أولاً وبالذات، واتصاله بأمور شرعية خالصة<sup>(76)</sup>.

الجدل جاء في الشرع على معنيين:

1 - الجدل المحمود.

2 - الجدل المذموم.

فأما المحمود فهو ما كان لتعزيز الحق، وباستعمال الأدب ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَنِّدْ لَهُمْ بِلَاغِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: 125).

وأما المذموم فهو كقوله تعالى: ﴿وَجَنِّدُوا بِالْبَطِيلِ لِيُذْخِرُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ (غافر: 5).

ولما كان المتكلمون قد استعملوا الجدل في تقرير الأحكام على علم الكلام جاء مذموماً عند العلماء، قال ابن عقيل: «القوم كانوا ينهون عن الجدال، والجدال شبه المتكلمين»<sup>(77)</sup>.

وقال ابن تيمية يقولون: فلان صاحب كلام، ومتكلم، إذا كان قد يتكلم بلا علم؛ ولهذا ذم السلف أهل الكلام، وكذلك الجدال إذا لم يكن الكلام بحجة صحيحة - لم يك إلا جدلاً محضاً<sup>(78)</sup>؛ ولهذا فلا يذم من

(76) التمهيد (ص 358).

(77) الآداب الشرعية (1/ 204).

(78) منهاج السنة النبوية (3/ 85).

(79) بدائع التفسير (2/ 152).

(80) الفقيه والمتفقه (1/ 555).

رأينا الشافعي، وكان أفقه الناس في كتاب الله ﷻ، وفي سنة رسول الله ﷺ، مما كان يكفيه قليل الطلب في الحديث<sup>(83)</sup>.

\*\*\*

#### الخاتمة

وبعد الانتهاء من هذا البحث فقد توصلت للنتائج الآتية:

1 - أن المرحلة المكية في تكوين الشافعي كان لها الأثر في تعميق الطابع اللغوي لمنهجية الإمام الاستنباطية.

2 - تتلمذ الإمام الشافعي على الإمام مالك، والإمام محمد بن الحسن الشيباني كان له الأثر في الجمع بين مدرستي الأثر والرأي.

3 - أن الشافعي لم يؤلف في علم الكلام، ولم يخض فيه، بل كان جل همه منصبا على الفقه، وضبط أصول الاستدلال.

4 - كتاب «الرسالة» للشافعي مبنى على فهم الوحي بلغة العرب، ولم يتأثر بمنهجية المتكلمين، لا من جهة المقدمات، ولا الاستدلال، ولا الحدود، والتعاريف.

5 - نظرية الإمام الشافعي في الحد تعتمد على التمييز بين الحد وغيره، ولا تتطرق إلى الماهية وحدها، كما هو حال المتكلمين.

الخصوم نصره لمقالة معينة، فهذا بعيد عن منهج الإمام الشافعي.

ومن العجيب أن الشيخ محمد أبو زهرة عندما أشار إلى تأثر الشافعي بمسلك المعتزلة في باب الجدل قال: فقد كان يجادل بعض فقهاء الرأي ممن أدرجوا في سلك المعتزلة كبشر المريسي، وأولئك قد تمرسوا بالجدل وأتقنوه، فلعل الشافعي قد درس طرائقهم في الجدل<sup>(81)</sup>، وهذا يرد عليه ببيان بعض الأمور:

أولاً: تراث الشافعي كان في المجال الفقهي وبيانه، ولم يكن لعلم الكلام أي مكان في تراث الشافعي، وقد بينا ذلك فيما سبق.

ثانياً: أن مناظرته لبشر المريسي كانت في القرعة، ومثل هذا لا يصح الاعتماد عليه في تأثر الشافعي بمسلك المعتزلة، وقد تقدم أنه قال في مناظرة أهل الكلام: «ما ناظرت أحداً في الكلام إلا مرة، وأن استغفر الله»<sup>(82)</sup>.

ثالثاً: أن المعتزلة كان مسلكهم عقلياً مبنياً على المنطق في الجدل، بخلاف الشافعي فكان جداله مبنياً على الكتاب والسنة.

وقال الإمام أحمد: كانت أقيستنا - أصحاب الحديث - في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع، حتى

(81) الشافعي، حياته وعصره وآراؤه وفقهه (ص 55).

(82) ذم الكلام، للهردي (ص 252).

(83) آداب الشافعي ومناقبه (1/ 224).

محمد بن قينان التتيفات: الشبه الكلامية على منهج الإمام الشافعي...

إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. راجعه وقدمه: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، بيروت: دار الجيل، د.ت.

البحر المحيط في أصول الفقه. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله. قام بتحريه: عبد القادر عبد الله العاني، راجعه: عمر بن سليمان الأشقر، ط2، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1413 هـ.

بدائع التفسير. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر. جمعه: يسري السيد محمد، د.ط، د.م: دار ابن الجوزي، د.ت.

البرهان في أصول الفقه. الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله. تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ط3، د.م: دار الوفاء، 1412 هـ.

بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب. أبو الثناء الأصفهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن. ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1406 هـ.

ترتب المدارك وتقريب المسالك. القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي. تحقيق: محمد الطنبجي، ط2، المغرب: وزارة الأوقاف بالمغرب، د.ت.

تشنيف المسامع بجمع الجوامع. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله. تحقيق: أبي عمر الحسيني، ط1، مكة المكرمة: مكتبة عباس أحمد الباز، 1420 هـ.

تفسير ابن جريج. عبد الغني، علي حسن. ط1، د.م: مكتبة التراث الإسلامي، د.ت.

التقريب والإرشاد. الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب. تحقيق: عبد الحفيظ أبو زنيد، ط2، د.م: مؤسسة الرسالة، 1418 هـ.

التلخيص في أصول الفقه. الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن

6 - الجدل الذي استعمله الشافعي في حوارهِ ليس جدلاً على أصول المتكلمين، وإنما كان طريقة في عرض الأحكام الشرعية وفق أسلوب عصره الذي امتاز بالمناقشات.

7 - العناية بضبط الفروع بأصول كلية ليس مظهراً فلسفياً، بل هو موجود من عهد الصحابة (رضي الله عنهم).

### وأبرز التوصيات:

1 - دراسة العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم الكلام دراسة تفصيلية، والتركيز على المنطلقات الكلامية.

2 - دراسة منهج كل عالم من علماء الأصول على حده من جهة ربط اختياراته الأصولية بمنهجه الكلامي.

\*\*\*

### فهرس المصادر والمراجع

آداب الشافعي، ومناقبه. الرازي ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ.

الآداب الشرعية، والمنح المرعية. ابن مفلح، محمد بن مفلح بن مفرج. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419 هـ.

أصول الجصاص المسمى (الفصول في الأصول). الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: محمد محمد تامر، ط1، مكة المكرمة: مكتبة عباس أحمد الباز، 1420 هـ.

- عبدالله. تحقيق: عبد الله جولم النيبالي، وشبير أحمد العمري، ط1، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، 1417هـ.
- التلويح على التوضيح. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. ضبطه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.
- التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية. عبد الرازق، مصطفى. تقديم: محمد حلمي عبدالوهاب، د.ط، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2011م.
- تهذيب الأسماء واللغات. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. د.ط، لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- توالي التأسيس بمعالى ابن إدريس. ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: عبد الله الندي، ط1، د.م: دار ابن حزم، 1429هـ.
- جامع بيان العلم وفضله. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط1، السعودية: دار ابن الجوزي، 1414هـ.
- الجدل على طريقة الفقهاء. ابن عقيل، علي بن عقيل بن محمد البغدادي. د.ط، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.
- حلية الأولياء، وطبقة الأصفياء. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله. ط4، بيروت: دار الكتاب، د.ت.
- الخلافا بين أبي حنيفة وأصحابه. العمري، علي محمد. ط1، الرياض: العبيكان، 1423هـ.
- ذم الكلام وأهله. الهروي، عبد الله بن محمد الأنصاري. تحقيق: عبد الرحمن الشبل، ط1، د.م: مكتبة العلوم والحكم، 1418هـ.
- الرد على المنطقيين. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- الرسالة. الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق: أحمد شاكر، ط1، مصر: مكتبة الحلبي، 1358هـ.
- روضة الناظر وجنة المناظر. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد. تحقيق: الدكتور عبد الكريم النملة، ط1، الرياض: مكتبة الرشد بالرياض، 1413هـ.
- الشافعي، حياته، وعصره - آراؤه وفقه. أبو زهرة، محمد. د.ط، د.م: دار الفكر العربي، 1978م.
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب للإيجي. الإيجي، عبد الرحمن عضد الدين. ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1421هـ.
- شرح الكوكب المنير. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الحنبلي. تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، د.ط، جدة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ.
- شرح مختصر الروضة. الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم. تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1410هـ.
- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. تحقيق: أحمد الكبيسي، د.ط، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1390هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب. تحقيق: د. محمود الطناحي، و د. عبد الفتاح الحلو، ط2، د.م: هجر للطباعة والنشر، د.ت.
- العدة في أصول الفقه. أبي يعلى، محمد بن الحسين الفراء. تحقيق: د. أحمد بن علي سر مباركي، ط2، د.م: د.ن، 1410هـ.
- الفرق بين الفرق. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت.
- الفقيه والمتفقه. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تحقيق: عادل بن يوسف الغزالي، ط2، السعودية: دار ابن الجوزي، د.ت.

محمد بن قينان التتيفات: الشبه الكلامية على منهج الإمام الشافعي...

- قواطع الأدلة في أصول الفقه. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد. تحقيق: عبد الله الحكيمي، ط 1، د.م: مكتبة التوبة، 1419 هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. ابن تيمية، أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، د.ط، الرياض: دار عالم الكتب، 1412 هـ.
- المحصل في علم الأصول. الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد ابن عمر. تحقيق: طه جابر العلواني، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412 هـ.
- مختصر ابن الحاجب بشرحه رفع الحاجب. ابن الحاجب، أبو عمرو ابن عمر. تحقيق: محمد عبد الرحمن نعيم عبد الله، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- المستصفى من علم الأصول. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.
- المسودة في أصول الفقه. آل تيمية، مجد الدين عبد السلام بن تيمية؛ وعبد الحليم بن تيمية؛ وأحمد بن تيمية. تحقيق: أحمد بن إبراهيم الذروي، ط 1، الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، 1422 هـ.
- المعتمد في أصول الفقه. أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن الطيب. تحقيق: محمد حميد الله وآخرون، د.ط، دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، 1384 هـ.
- معرفة الحجج الشرعية. البزدوي، أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين. تحقيق: د. عبد القادر الخطيب، ط 1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ.
- المعلم بفوائد مسلم. المازري، محمد بن علي. تحقيق: محمد النيفر، ط 2، تونس: الدار التونسية للنشر، 1988 م.
- مفتاح السعادة، ومصباح السيادة. زادة، طاش كبرى. ط 1، لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول. ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن بن أحمد. تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، ط 1، د.م: دار البشائر الإسلامية، 1428 هـ.
- مناقب الشافعي. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: السيد أحمد صقر، ط 1، القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ت.
- مناهج المفسرين. النقرائي، محمود. ط 1، القصيم - بريدة: مكتبة النهضة، د.ت.
- مناهج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. ابن تيمية، أحمد ابن عبد الحليم. تحقيق: محمد رشاد سالم، ط 1، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406 هـ.
- ميزان الأصول. السمرقندي، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد. تحقيق: محمد زكي عبد البر، ط 1، د.م: مكتبة دار التراث، 1418 هـ.
- نهاية الوصول في دراية الأصول. الهندي، صفى الدين محمد بن عبد الرحيم. تحقيق: د. عبد الله التركي، ط 1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ.
- الواضح في أصول الفقه. ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل. تحقيق: د. عبد الله التركي، ط 1، لبنان - بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1420 هـ.

\*\*\*